الأمم المتحدة S/PV.6388

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٨٨**
الجمعة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أباكان	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أندرسون
	اليابان	السيد مياجيما

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

10-53850 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد روبرت سيري. وأعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): إننا نعيش لحظة من تجدد الأمل في مساعي تحقيق السلام في الشرق الأوسط. فبعد شهور من المحادثات غير المباشرة، اجتمع رئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر في واشنطن، العاصمة، برعاية الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون، لإطلاق المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة وعقدا جولة ثانية من المحادثات في ١٤ أيلول/سبتمبر في شرم الشيخ وفي ١٥ أيلول/سبتمبر في القدس بمشاركة الوزيرة كلينتون. والأمين العام يشيد بهذه الخطوات الأولى الهامة ويشكر الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون والمبعوث ميتشيل على التزامهم ويرحب بما يقدمه الرئيس المصري مبارك والعاهل الأردني الملك عبد الله من دعم شخصي للعملية.

وقبل المحادثات، أعادت المجموعة الرباعية في ٢٠ آب/أغسطس التأكيد على التزامها الكامل ببياناتها السابقة، بما في ذلك البيان الذي أصدرته في ١٩ آذار/مارس في موسكو ونص على أنه ينبغي للمفاوضات الثنائية المباشرة لحل جميع قضايا المركز النهائي أن تؤدي إلى

> ”تسوية، يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض بين الطرفين، تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتسفر عن ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين“.

كما أعربت المجموعة الرباعية عن تصميمها على دعم الطرفين طوال المفاوضات التي يمكن الانتهاء منها في غضون عام وفي تنفيذ أي اتفاق يجري التوصل إليه.

وفي واشنطن، العاصمة، أكد رئيس الوزراء نتانياهو أن الرئيس عباس شريكه في السلام في حين أدان الرئيس عباس العنف وأعلن رغبته في إنهاء الصراع بشكل دائم. واتفق الزعيمان على البحث عن حل مبني على قيام دولتين لشعبين. واتفقا على أنه يمكن الانتهاء من المفاوضات في غضون عام وعلى أن هدفهما هو حل القضايا المتعلقة بالحدود والأمن واللاجئين والقدس وجميع القضايا المحورية الأخرى. وقررا الاجتماع مرة كل أسبوعين والعمل على صياغة اتفاق إطاري بشأن المركز النهائي. ولن يكون هذا الاتفاق اتفاقا مؤقتا، بل سيكون اتفاقا يجسد الحلول التوافقية الأساسية اللازمة للتوصل إلى معاهدة سلام شاملة لإنهاء الصراع وإحلال سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين

وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة إلى جانب دولة إسرائيل وهي آمنة. وفي الجولة الثانية من المحادثات، بدأ الزعيمان نقاشا جادا بشأن القضايا الأساسية.

وفي ٣١ آب/أغسطس، وبينما كان الزعيمان يحضران لإطلاق المفاوضات، قتل أربعة إسرائيليين في إطلاق نار مباشر تقريبا أثناء استقلالهم سيارة في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وقوبل هذا الهجوم بالإدانة على نطاق واسع. وأعلنت حركة حماس المسؤولية عنه وعن هجوم لاحق نُفذ بالأساليب ذاتها في ١ أيلول/سبتمبر وأسفر عن جرح اثنين من الإسرائيليين. وأشيد برد فعل الزعيمين على هذا الهجوم. فقد أدانه الرئيس عباس ونفذت قوات الأمن الفلسطينية عمليات استجواب وألقت القبض على أربعة أفراد يزعم ضلوعهم في الهجوم. وواصل رئيس الوزراء نتانياهو المحادثات المباشرة، معلنا أن إسرائيل، رغم طلبها الحصول على ضمانات أمنية، لن تسمح للإرهابيين بإثنائها عن السعي إلى تحقيق السلام. وما زال من الأهمية بمكان أن يتخذ الطرفان، كلا على جانبه، إجراءات لكبح المتطرفين الذين سيسعون إلى تقويض العملية السياسية.

وأُذكر حماس بشدة بأن طريق عدم العنف والوحدة الفلسطينية وقبول المبادئ الأساسية لعملية السلام هو الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق التطلعات الفلسطينية المشروعة.

قبل تسعة شهور ونصف، فرض رئيس الوزراء نتانياهو، في خطوة جديرة بالإشادة، قيودا جزئية على بناء المستوطنات، وهو الأمر الذي كانت له آثار إيجابية في الميدان. والأمين العام يضم صوته إلى الرئيس أوباما والوزيرة كلينتون ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في الدعوة إلى تمديد الوقف الاختياري الذي من المقرر أن ينقضي في نهاية الشهر الحالي. وإننا نعيد حقا التأكيد على موقف الأمم المتحدة بأن المستوطنات غير مشروعة بموجب القانون الدولي وعلى دعوة المجموعة الرباعية إسرائيل إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وفقا لخريطة الطريق. ونعول على القيادة المستمرة لرئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس في الإحجام عن أي إجراءات استفزازية والعمل باعتبارهما شريكين في تهيئة بيئة مؤاتية لنجاح المفاوضات.

كما أشدد على أهمية السياق الإقليمي. وأحث على اتخاذ بلدان المنطقة خطوات دعم ملموسة مع مضي العملية قدما. كما أحث إسرائيل وسوريا، ولبنان أيضا، على التجاوب مع الجهود الرامية إلى استكشاف سبل المضي قدما على المسارات الإقليمية لعملية السلام. وينبغي لجميع الأطراف العمل على الاستفادة بشكل كامل من الإمكانات التي تتيحها مبادرة السلام العربية.

ولاستعراض التقدم المحرز في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية وفي مساعي إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة بوجه عام، سيستضيف الأمين العام الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية في ٢١ أيلول/سبتمبر – يوم الثلاثاء المقبل – وسيعقد بعد ذلك اجتماعا مع أعضاء لجنة متابعة مبادرة السلام العربية التابعة لجامعة الدول العربية.

كما سيجتمع أعضاء لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز ورسم المسار المستقبلي في مجال الاقتصاد وبناء المؤسسات. وأسترعي انتباه المجلس إلى أن البنك الدولي خلص في تقريره المقدم إلى اجتماع اللجنة إلى أنه ”إذا حافظت السلطة الفلسطينية على أدائها الحالي في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، فإنها ستكون في موقف يمكنها من إقامة دولة في أي مرحلة في المستقبل القريب“. وأنا أتفق مع ذلك التقييم بشدة.

وفي ٢٩ آب/أغسطس، عرضت السلطة الفلسطينية وثيقتها ”موعد مع الحرية“ التي ترسم الطريق نحو الانتهاء، بحلول آب/أغسطس ٢٠١١، من برنامج السلطة الفلسطينية لكفالة الاستعداد المؤسسي لقيام الدولة والذي يستغرق تنفيذه عامين. وتلتزم السلطة في تلك الوثيقة بتنفيذ مشاريع ملموسة وبأدوار ومسؤوليات واضحة وبالشفافية والمساءلة عن النتائج. كما أنها توفر التوجيه والتركيز للمساعدات الدولية.

وبغية استمرار هذا البرنامج، لا بد من الإسراع بمعالجة احتياجات الميزانية المتكررة للسلطة الفلسطينية وأزمة سيولة متصاعدة. وأرحب بالالتزامات التي قطعها المانحون مؤخرا بتقديم تمويل إضافي وأناشد قطع المزيد من الالتزامات بغية سد الفجوة الحرجة المتبقية في التمويل الخارجي.

وتفيد تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحقيق نمو اقتصادي ثابت في الضفة الغربية وغزة هذا العام، مع إسقاط متحفظ بأن يبلغ النمو في عام ٢٠١٠ نسبة ٨ في المائة. وفي الضفة الغربية، استمر تعزيز ثقة القطاع الخاص بفضل الإدارة السليمة للسلطة الفلسطينية والإصلاحات التي تدعمها معونة المانحين، والتحسينات التي طرأت على الأحوال الأمنية، وفرض ضوابط على النقل الداخلي للسلع والأشخاص أقل من التي كانت مفروضة في بداية عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، يحذر البنك الدولي من أنه ما لم يتخذ إجراء في المستقبل القريب لمعالجة العوائق المتبقية أمام تطوير القطاع الخاص وتحقيق النمو المستدام، ستظل السلطة الفلسطينية معتمدة على المانحين ولن تتمكن مؤسساتها، مهما كانت قوية، من تعزيز قيام دولة لديها مقومات البقاء. وهذا يعني أنه فيما تسعى السلطة الفلسطينية لإرساء الأساس لدولتها، لا بد من وقف تدابير الاحتلال.

وفي هذا الصدد، لا نزال ندعو إلى إجراء خفض في عمليات التوغل، وزيادة تخفيف العوائق أمام التنقل وتوسيع نطاق الصلاحيات الأمنية للسلطة الفلسطينية. وظل عدد العوائق أمام التنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية ثابتا تقريبا على حوالي ٥٠٠ عائق، وهو أقل من عددها في بداية العام بحوالي ٧٠ عائقا. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية، بحجة الشواغل الأمنية، بإصابة ٢٢ فلسطينيا بجراح واعتقال ١٦٢ شخصا في ٢٧٩ عملية توغل في الضفة الغربية، أصيب خلالها أيضا ستة جنود إسرائيليين. واليوم، قتلت القوات الإسرائيلية أحد أعضاء مليشيا حماس في عملية بمدينة طولكرم في الضفة الغربية.

وينتظر تنفيذ عدة أوامر للهدم والإخلاء ضد المجتمعات الفلسطينية في المنطقة جيم ونحن نناشد السلطات الإسرائيلية عدم تنفيذ تلك الأوامر أو إصدار أوامر جديدة.

وكانت الحالة في القدس الشرقية هادئة بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحصل استثناء يدعو إلى الاستياء في ٢٦ آب/أغسطس، حينما أبلغ عن محاولة قام بها المستوطنون الإسرائيليون لاقتحام مسجد بالقوة في حي سلوان بالقدس الشرقية مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الشرطة الإسرائيلية.

ولا يزال بدون تسوية مركز أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأربعة من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس، ونحن نناشد التوصل إلى تسوية معقولة لهذه الحالة غير المستدامة. ولئن كان شهر رمضان قد مضى في المدينة بدون وقوع اضطرابات كبيرة، فان أغلبية السكان الفلسطينيين لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى المواقع المقدسة في القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة. ومع ذلك، كانت إمكانية الوصول إلى المدينة هذا العام منظمة بصورة أفضل مما كانت عليه في أشهر رمضان الماضية، وبلغ متوسط عدد الأشخاص الذين عبروا نقاط التفتيش الأربع المأذون بها من الضفة الغربية إلى القدس الشرقية في أيام الجمعة خلال شهر رمضان ٨٠ ٠٠٠ شخص.

وما زلت منخرطا بشكل كبير مع الأطراف في السعي لتغيير الديناميكيات المتعلقة بغزة، في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي هذا الصدد، فإن زيادة حصلت مؤخرا في أعمال العنف تدعو إلى القلق ولا يمكنها سوى أن تؤدي إلى انتكاسة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الجماعات الفلسطينية المتشددة ١٠ صواريخ و ٢٢ قذيفة هاون من غزة على إسرائيل، مما أدى إلى إصابة شخصين إسرائيليين وإصابة أماكن بالقرب من المناطق السكنية في جنوب إسرائيل. ونفذت القوات الإسرائيلية ١٠ غارات جوية و ١٨ عملية توغل في غزة، مما أدى إلى مقتل سبعة فلسطينيين وإصابة أربعة آخرين بجراح. كما قتل ثلاثة فلسطينيين في حوادث ذات صلة بالأنفاق.

وفي حادث مأساوي وقع في ١٢ أيلول/سبتمبر وهو يثير شواغل جدية، أدت نيران أطلقتها دبابة إسرائيلية إلى قتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين. وفي وقت لاحق أقرت قوات الدفاع الإسرائيلية بأن الثلاثة ربما لم يكونوا متورطين في أنشطة المتشددين. وأنا أكرر بقوة دعوتي إلى مراعاة جميع الأطراف لالتزاماتها فيما يتعلق بحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي والمحافظة على الهدوء.

كما أشعر بقلق عميق حيال الإنكار المستمر لحقوق الإنسان الأساسية للعريف الإسرائيلي شاليط، الذي لم يسمح بإمكانية الوصول الدولي إليه بالرغم من مرور أكثر من أربعة أعوام على حبسه الانفرادي. ونحن نكرر دعوتنا إلى السماح بإمكانية الوصول إليه وإلى إطلاق سراحه.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دخل إلى غزة من إسرائيل ما متوسطه ٩٨٨ حمولة شاحنة كل أسبوع – وهي زيادة طفيفة على الفترة السابقة وحوالي نصف المستويات الأسبوعية لفترة ما قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وكانت معظم الواردات مواد غذائية، ولكن دخلت أيضا بعض المواد الخام والماكينات التي تستخدمها الصناعات. ولا يزال تنقل الأشخاص مقيدا بشكل حاد. وانخفضت التجارة عبر الأنفاق في المواد التي تتوفر من خلال المعابر الإسرائيلية، ولكن التجارة مستمرة في المواد الأخرى. وواصلت مصر جهودها لمكافحة تهريب الأسلحة، وأغلقت عددا من المعابر، واكتشفت وجود هياكل للمتشددين وقذائف في سيناء، ونفذت عمليات اعتقال. ولا يزال معبر رفع مفتوحا للأغراض الإنسانية ولنقل حاملي تأشيرات الدخول إلى البلدان الأخرى ولأداء مناسك الحج.

وساعد التخفيف الجزئي للحصار الإسرائيلي على تحقيق نمو في غزة نسبته ١٦ في المائة في النصف الأول من هذا العام. وتوجد الآن ١ ٣٦٥ مؤسسة صناعية تزاول عملها في غزة، مرتفعة من ١١٧ مؤسسة في عام ٢٠٠٨، ولكنها لا تزال لا تشكل سوى ثلث المؤسسات البالغ عددها ٩٠٠ ٣ التي كانت تعمل قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومع أنه أحرز بعض التقدم، فإن القيود المفروضة على دخول مواد البناء وعلى الصادرات تحد بشكل كبير من مشاريع البناء الخاصة وبقاء القطاع الخاص. وأعتقد أن من الممكن والمستحسن القيام بإنجاز المزيد من العمل لتخفيف هذه القيود، فضلا عن تمكين سكان غزة من المزيد من التنقل بحرية، على نحو يتسق مع الشواغل الأمنية الإسرائيلية الشرعية. وما زلت أؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز وجود السلطة الفلسطينية على المعابر.

ومن دواعي سروري أنه إحراز تقدم حقيقي في حالات الموافقة على المشاريع الدولية في غزة، وأنا أقدر تعاون إسرائيل في هذا الصدد. ووافقت إسرائيل على إنجاز أعمال للبناء بتكلفة ١٠٠ مليون دولار في غزة في الأشهر الستة الأولى لعام ٢٠١٠، منها ما تنقص كلفته قليلا عن

٦٠ مليون دولار لمشاريع الأمم المتحدة. ومنذ أن أعلنت إسرائيل استعراض سياساتها بشأن غزة في حزيران/يونيه، وافقت السلطات الإسرائيلية على إنشاء ٣١ مشروعا أخرى للبناء، بما في ذلك مبلغ ١٥ مليون دولار لمشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

ولا تزال الأمم المتحدة تتشاور بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية بشأن المجالات ذات الأولوية للأعمال الضرورية في غزة، وحاليا قدمت المنظمة لحكومة إسرائيل برنامجا مدته ١٢ شهرا لأعمال البناء وإعادة الإعمار بتكلفة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار. وأتوقع أن يحظى هذا البرنامج بموافقة السلطات الإسرائيلية في الوقت المناسب وتبسيط إجراء دخول المواد للتمكين من تنفيذ البرنامج.

وفيما يتعلق بشحنة السفن الثلاث للأسطول البحري في ٣١ أيار/مايو، تم الآن استكمال الترتيبات لاستخدام مواد البناء في مشاريع الأمم المتحدة في غزة. وأشدد على الطابع الاستثنائي لهذا الترتيب. وما زلنا نرى أن الطريقة المناسبة لتلبية الاحتياجات في غزة هي من خلال المعابر الشرعية.

إن الأمم المتحدة دعمت بشكل فعال الجهود المحلية لتسوية الخلافات الفلسطينية الداخلية بشأن تحصيل إيرادات الكهرباء، التي سببت حالات نقص شديدة في إمدادات الكهرباء. وبعد التفاهم الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي، تم تحويل الإيرادات الناشئة من فواتير الكهرباء إلى السلطة الفلسطينية لشراء الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة. ونتيجة لذلك، انخفضت حالات انقطاع التيار الكهربائي إلى النصف.

وأشعر بالقلق حيال ما ورد عن موافقة سلطات الأمر الواقع في غزة على تشريعات ستؤدي إلى تقويض استقلال إحدى مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في غزة. ومنذ الإحاطة الإعلامية الشهرية الأخيرة التي قدمت للمجلس (انظر PV.6340)، اجتمع فريق التحقيق التابع للأمين العام بشأن حادثة الأسطول التي وقعت في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، للمرة الثانية في ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، تلقى الأمين العام التقرير المرحلي الأولي الذي طلبه من الفريق. وهذا التقرير إجرائي الطابع إلى حد كبير، وهو يوضح فهم الفريق للمهام قيد النظر وأساليب العمل التي اعتمدها بالإجماع من أجل تنفيذ ولايته.

وأشار الفريق إلى أنه تلقى من تركيا تقريرا مؤقتا مع مرافق ومواد بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيقها الوطني. واتفق الفريق على أنه سيناقش ويستعرض التقريرين المؤقتين، حالما يستلم تقريرا من إسرائيل. وذكر الأمين العام أنه يتطلع إلى معالجة الفريق الموضوعية لحادثة الأسطول. وشعر الأمين العام بالتشجيع لأن الفريق أبلغ بأنه اتخذ إجراءاته في جو إيجابي وودي.

ولقد شددت بالفعل على أهمية إحراز تقدم صوب إحلال السلام الإقليمي. وفي الميدان، فإن الحالة في الجولان السوري المحتل لا تزال هادئة، بالرغم من استمرار النشاط الاستيطاني. ويسرني أن أبلغ بأنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسلم وفد مؤلف من ٢٢٠ امرأة و ٤٨٠ رجلا تصاريح من إسرائيل لزيارة أسرهم في سوريا.

وإذ أتناول الحالة في لبنان، فقد اندلعت اشتباكات في ٢٤ آب/أغسطس في حي برج أبي حيدر ببيروت بين مؤيدي حزب الله ومؤيدي جمعية الأحباش، وهي جماعة سنية. قتل ثلاثة أشخاص، منهم مسؤول كبير في حزب الله في معارك الشوارع، التي انتشرت بسرعة إلى المناطق المحيطة واستمرت عدة ساعات. وسافر زعماء الأحباش إلى دمشق في اليوم التالي للواقعة والتقوا لاحقا مع زعماء حزب الله. واتفق الجانبان على أنه ينبغي النظر إلى المواجهة باعتبارها

حادثة منعزلة تعهدوا بأنها لن تتكرر. ويجري تحقيق في الاشتباكات، التي أدت إلى اعتقال ٢٣ شخصا على الأقل. واستجابة للحادثة، أعلن مجلس الوزراء اللبناني تعزيز وجود القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي في بيروت.

وتوجه رئيس الوزراء الحريري إلى دمشق يوم ٢٩ آب/أغسطس لعقد اجتماع مع الرئيس الأسد. خلال الشهر الماضي، كان هناك توتر سياسي متزايد في لبنان، مرتبط بتكهنات بشأن لوائح الاتهام المحتمل توجيهها من المحكمة الخاصة للبنان. وانعقد الحوار الوطني مرة أخرى في ١٩ آب/أغسطس. واتفق المشاركون على مواصلة المناقشات بشأن استراتيجية دفاع وطنية والاجتماع مرة أخرى في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وتمثل التعديلات التي أدخلت على تشريع العمل التي اعتمدها البرلمان اللبناني في ١٧ آب/أغسطس خطوة في الاتجاه الصحيح من حيث منح الفلسطينيين في لبنان مزيدا من الحقوق. وتتطلع الأمم المتحدة إلى التطبيق العملي لهذه الحقوق الجديدة، تحت قيادة وزارة العمل اللبنانية. وينبغي أن تستكمل هذه التعديلات، رغم أهميتها، بخطوات أخرى لانتشال الفلسطينيين من الفقر.

ولا يزال نقص التمويل لإعادة إعمار مخيم نهر البارد مصدر قلق كبير، إذ لا يزال ٦٤ في المائة من إجمالي الأموال المطلوبة لإكمال إعادة إعمار المخيم مستحقا. ونحث المانحين على مواصلة الالتزام بتقديم دعم مالي سخي لجهود إعادة الإعمار، وكذلك لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في أنحاء المنطقة.

وأنتقل إلى الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد حدث انفجار يوم ٣ أيلول/سبتمبر في الطابق الأول من منزل في قرية الشهابية، مما أسفر عن اندلاع حريق في غرفتين من غرف المنزل وفي مرآب متاخم. وبدأت القوة على الفور تحقيقا في الحادثة، لا يزال جاريا. وخلال الشهر، وقعت خروقات جوية يوميا تقريبا.

أود الآن أن أختتم إحاطتي الإعلامية. مع استئناف محادثات السلام، نجد أن الفرصة كبيرة والثمن باهظ. إن تحقيق السلام لن يكون سهلا وينطوي على مخاطر، لكن مخاطر عدم المحاولة أكبر بكثير. أظهر الزعيمان أنهما يدركان ذلك. وحيث أنهما استجمعا شجاعتهما للبدء، لا بد الآن من أن يحافظا على الشجاعة لإحراز تقدم وإيجاد الحكمة والحنكة السياسية لقيادة حكومتيهما وشعبيهما إلى اتفاق سلام.

إن مهمتنا الجماعية هي دعم تلك المفاوضات وتعظيم فرص النجاح. إن التوافق الدولي يقف بقوة وراء تلك العملية لكفالة وصولها إلى النهاية، ويجب أن يظل كذلك. وسيواصل الأمين العام الاضطلاع بصورة تامة بمسؤولياته في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.